رماح للبحوث والدراسات
(مجلة دولية علمية محكمة)
العدد (114) كانون الثاني (يناير) 2025

النظام السياسي الجزائري منذ العام 1999 وحتى نهاية حقبة بوتفليقة

اعداد:

وداد هادي عبود

كلية الهادي الجامعة / بغداد / العراق

ايمن فاضل علي

كلية الهادي الجامعة / بغداد / العراق

ISSN الورقي: 2392- 5418
ISSN الالكتروني:2520- 7423
DOI: 10.59799/SQZH5356

النظام السياسي الجزائري منذ العام 1999 وحتى نهاية حقبة بوتفليقة

The Algerian political system from 1999 until the end of the Bouteflika era

وداد هادي عبود/ كلية الهادي الجامعة /بغداد / العراق

Wedad Hadi Abboud

widad@huc.edu.iq

ايمن فاضل علي / كلية الهادي الجامعة / بغداد / العراق

Aymen Fadhil Ali

aymen@huc.edu.iq

ملخص البحث:

تعد النظم السياسية هي انظمه الحكم في الدول المختلفة و كل منها حسب مجتمعاتها وفقا للقانون الدستوري الذي يحدد شكل ونوع هذه الأنظمة أن هذه الأنظمة منشقة من الأعراف السائدة الذي جعل من مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ العام لتنظيم سلطات الدولة والذي يحقق الحرية ويمنع الاستبداد ويساهم في تحقيق دولة قانونية ودليل على ذلك تبني معظم النظم السياسية المعاصرة لهذا المبدأ وكل حسب مفهومه فمنهم من يأخذ في مبدأ الفصل المطلق بين السلطات في النظام الرئاسي الذي يتركز على فردية السلطة التنفيذية أي لا يكون إي علاقة متبادلة بين السلطات والبعض الآخر.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم، الفصل بين السلطات، رئيس الجمهورية، مجلس الامة.

Abstract

The political systems are the systems of government in the different countries and each of them according to their societies in accordance with the constitutional law that determines the form and type of these systems. These systems are dissidents from the prevailing norms, which made the principle of separation of powers the general principle of organizing state authorities, which achieves freedom and prevents tyranny and contributes to achieving A legal state and evidence of this is that most contemporary political systems adopt this principle, and each according to its concept, some of them take the principle of absolute separation of powers in the presidential system, which focuses on the individuality of the executive authority, meaning that there is no reciprocal relationship between the authorities and others.
Keywords: the system of government, the separation of powers, the President of the Republic, the National Assembly.

المقدمة:

أن مبدأ الفصل بين السلطات الممزوج التعاون والرقابة المتبادلة بينها وهذا النظام البرلماني الذي يجعل عملك للسلطة رقيبا على أعمال السلطة الأخرى بالقدر الذي يسمح لكل منها أن تشكل وزناً مقابلاً للسلطة الأخرى وكل سلطه مستقلة عن الأخرى في مباشرتها لاختصاصها وهناك من يأخذ نظام حكومة الجمعية النيابية الذي يقوم على مبدأ الاندماج بين السلطات الذي تصبح سلطة واحدة تتحكم في السلطات الأخرى التي يمكن أن تمنح بعض الاختصاصات بل إن تطغى السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وتولى زمام جميع الأمور بحيث تقبل السلطة التشريعية على تفويض بعض الاختصاصات وتبقى في حالة تبعية لها كل هذه الأنظمة المشار إليه أعلاه تأخذ بها العديد من دول العالم لكن عدم الاستقرار السياسي فيها أدى إلى ظهور إشكاليه في القانون الذي يعتبر مصدر النظام السياسي خصوصا الجزائر مع تزايد الدعوة إلى

التعددية السياسية والديمقراطية مع وضع ضوابط لإنشائها تجنبا لاستغلال ثوابه الأمر سياسيا هذا بموافقة الشعب الجزائري للدستور الجديد استحدث بغرض مواكبه التوجه الليبرالي للدولة الجزائرية وتجنب تداخل الصلاحيات بين السلطات وتطبيق هذا المبدأ على أساس المفهوم الحديث القائم على التكامل والتوازن بين السلطات بدل الفصل الجامد الذي لا يحقق الهدف المراد من جراء تبني هذه المبادئ في دستور.

استمد المؤسس الدستوري الجزائري لدستور 1996 مبدأ الفصل بين السلطات وكذلك مظاهر التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات الى غير ذلك من المظاهر التي تبني أهم المبادئ التي تميز بها الانظمة الليبرالية المعاصرة لاسيما منها النظام البرلماني أو النظام الرئاسي على الرغم من كل هذه الأنظمة المختلفة المتبناة في دستور 1996 إلا أن هذا لا يعني أن الطبيعة السياسية للنظام الجزائري برلماني أو رئاسي في الخصوصية التي يتمتع بها دستور 1996 الجزائري ونظرا للظروف السياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية إبان الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 استوجب على المؤسسة الدستور الجزائري استعداد دستور جديد يواكب هذا التغيير وهذا ما حدث فعلا بصدور الوثيقة الدستورية عام 1996.

مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في أن النظام السياسي الجزائر هو نظام جمهوري إذ اعتمد في حكمه على الشرعية الثورية والاحادية الحزبية المتمثلة في حزب جبهه التحرير الوطني كما اعتمد على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتطويرها. وسنحاول ان نجيب عن:

1- ما طبيعة نظام الحكم في الجزائر.

2- كيف تعامل (عبد العزيز بوتفليقه) مع نظام الحكم في الجزائر.

3- ما دور القوى السياسية في الحكومة الجزائرية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي).

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمد البحث في منهجه العلمي البحثي على (المنهج الوصفي تحليلي) في وصف طبيعة نظام الحكم في الجزائر وما دور القوى الفاعلة في تغيير هذا النظام.

المحور الاول: السلطات الثلاث

ان نظام الحكم الذي عرفته الجزائر منذ قيام الدولة الوطنية الى غاية 2016 هو نظام جمهوري في اطار الإسلام استنادا الى كل دساتيرها (ان النظام الذي يمارس الحكام فيه المنتخبون كقاعدة عامة للسلطة ضمن اطار الإدارة العامة للمجتمع بما يخدم الشأن العمومي)ان نظام الحكم في الجزائر يبدو في ظاهره ديمقراطيا الا انه في جوانب أخرى يعد نظاما رئاسيا مغلقا لتبنيه بعض مبادئ النظام الرئاسي في هيمنة رئيس الجمهورية على جميع السلطات وهنا يمكن القول ان نظام السياسي هو جمهوري[1] اعتمد النظام الجزائري بعد الاستقلال لبناء دولة الجزائرية الناشئة على الشرعية الثورية والاحادية الحزبية المتمثلة في حزب جبهه التحرير الوطني كما اعتمد على النهج الاشتراكي لتسير البلاد وتطويرها غير ان البلاد تعرضت في الثمانيات الى مجموعة من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هددت وهزت شرعية النظام السياسي لذلك اتخذ الشعب وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات للتعبير عن سخطه وغضبة عن الأوضاع السائدة وكانت 1988/10/5نقطة بداية للتاريخ مرحلة جديدة تحولت بعدها الى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسية لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الازمة وإعادة بناء الشرعية [2] ذهب المؤسس الدستوري الجزائري في تنظيم سلطات الدولة الى الرأي العام وفق القانون العام الذي يذهب ان جميع الأنظمة السياسية المقارنة اختلاف طريقة تنظيمها لمبدأ الفصل بين السلطات تعتمد على مركزية منظمة بموجب الدستور وهي ثلاثة تنفيذية وتشريعية

([2])سعيد بو شعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء الثاني، ط2، الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية ،2013، ص81.

(2) فتحي الدايم ،الانتقال الديمقراطي في الجزائر واقع وافاق ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020،ص81.

وقضائية .أبغى دستور 1996 على نظام ثنائية السلطة التنفيذية التي أقرها دستور 1989 وقد خصص هذا الدستور السلطة التنفيذية في 27 مادة في الفصل الأول من الباب الثاني تحت عنوان تنظيم السلطة رئيس الجمهورية في مواجهة باقي السلطات وعليه في السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري وفقا لدستور 1996 تتشكل من رئيس الجمهورية والحكومة [1].

اولاً: رئيس الجمهورية

يعد رئيس الجمهورية الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري بموجب ما خوله الدستور من صلاحيات واسعة تمكنهم من قيادة وتنفيذ السياسة العامة في الدولة وتعيين الحكومة أعضاءها وإنهاء ما يجعله في قمة هرم السلطة التنفيذية وفي مركز ممتاز سواء داخل هذه السلطة أو مقارنه مع باقي السلطات الدستورية وعلى ذلك طريقة انتخابه المباشر من قبل الشعب وعدم مسؤوليته السياسية [2] يعد رئيس الجمهورية وفق دستور 1996 على أنه يجسد وحدة الدولة وله أن يخاطب الإمام مباشرة ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر وبالأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها وفق المادة 73 من دستور 1996 فانه لا يحق أن ينتخب رئيس الجمهورية ألا المرشح الذي يتمتع بجنسيه جزائرية الاصلية ويدين بالإسلام و يكون عمره 40 عاما ويتمتع بالحقوق السياسية والمدنية ويثبت الجنسية الجزائرية

([2])بورجاج علي, بوجاجة نجيب, مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء دستور 1996 جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 ، ص11

([3])إبراهيميه رفيق, بزعرورة عبد الرحيم, مبدأ الفصل بين السلطات النظام الدستوري الجزائري جامعة ثمانية ماي 1945 كليه العلوم السياسية 2014_ص201 .

لزوجته واثبت مشاركته في ثورة 1954 أذا كان موجود بعد حزيران 1942 ويثبت عدم تورط أبوي في أعمال ثورة 1954 وتكون مدة الرئاسة خمس سنوات كما يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة [1] لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا المرشح الذي يتمتع فقط في الجنسية الجزائرية الأصلية يدين بالإسلام يكون عمره 40 عاما يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية يثبت الجنسية الجزائرية لزوجته ويثبت مشاركته أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942 يثبت عدم تورطه أبوي في أعمال ضد الثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942 يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه [2] مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية [3] يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول ينفذ الوزير الأول برنامج رئيس الجمهورية ومنسق من أجل ذلك عمل يضبط الوزير الأول لتنفيذه ويعرضه في مجلس الوزراء [4] بعد فوز رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية وتوليه منصب الرئاسة يتجه للقيام باختصاصاته ومهامه ومن بينها ما نصت عليه المادة 77 فقرة 5 من دستور 1996 يعين رئيس الحكومة وينهم

([2])رعد فالح البهادلي ، النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة ،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ،2017،ص80.

([3])المادة73 دستور الجزائر لعام 1996 نقلا عن الجريدة الرسمية رقم 76 عام 8\12\1996 .

([4]) المادة 74 دستور 1996مصدر سبق ذكرة ص7.

([5])المادة 75 دستور 1996مصدر سبق ذكرة ص8.

ومن ثم فإن رئيس الجمهورية ملزم بتعيين رئيس الحكومة إذ لا يتعلق الأمر هنا بمسألة جوازيه على عكس دستور 1976 تبقى له سلطة اختيار الشخص المناسب [1]

ثانياً: رئيس الحكومة

يعد رئيس الحكومة الرئيس الإداري الأعلى في جهاز الحكومة وبعدها تعيينه يقوم باختيار أعضاء حكومته ويعمل على تنظيم الطاقم الوزاري لان الدستور الجزائري لم يحدد الحد الأدنى أو الأقصى للوزارات الذي يتولى رئيس الحكومة مهامه نموذج مرسوم تنفيذي تحديد صلاحيات كل وزير أن مهمة رئيس الحكومة تنحصر في تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان والتنظيمات التي يصدرها الجمهورية عن طريق مرسوم تنفيذي موقع من طرفه [2] فصلت المواد 79 ،80 81، 82 83، 84 طريقه تحضير برنامج الحكومة وتقديمه أمام غرفتي البرلمان ثم فصلت المادة 85 في صلاحيات رئيس الحكومة ولم توضح أي مادة من الدستور طريقه اختيار رئيس الحكومة ولا شروط الواجب توفرها فيه لذلك فإن سلطات رئيس الجمهورية واسعة جدا في اختيار هذه الشخصية لكن الفقه الدستوري يرى أنه في هذه الحالة إذا كان رئيس الجمهورية حرا من الناحية النظرية(الدستورية) لكنه مقيدا من الناحية العملية ذلك أن التعددية الحزبية التي جاء بها دستور 1989 والتي كرسها التعديل الدستوري عام 1996 تفترض أن يكون رئيس الحكومة من الأغلبية التي فازت في الانتخابات التشريعية ذلك رئيس

([2])رابح سعاد ، المركز القانوني لرئيس الحكومة ،(رسالة ماجستير غير منشورة) الجزائر جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم السياسية 2007.2008،ص19.

([3])المصدر نفسة.

الحكومة مجبر على تقديم برنامج حكومته أمام المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه طبقا للمادة 76 عندي دستور 1989 والمادة 80 من التعديل الدستوري 1996 ولن يكون في أريحيه وقبول برنامج حكومته إلا إذا كانت له موافقة الأغلبية البرلمانية [1].

ثالثاً: السلطة التشريعية:

كرس التعديل الدستوري لعام 1996 ثنائية السلطة التشريعية في الجزائر لأول مرة بوجود غرفتين تشكلان البرلمان الغرفة الأولى تسمى المجلس الشعبي الوطني و الغرفة الثانية تسمى مجلس الأمة وقبل هذا التاريخ كانت السلطة التشريعية الجزائر تتشكل من غرفة واحدة سميت في دستور 1963 بالمجلس الوطني وسميت بالمجلس الشعبي الوطني في دستور 1976 وأعاد تعديل الدستوري 2016 تنظيم السلطة التشريعية في الفصل الثاني من الباب الثاني وذلك في المواد من 112 إلى 155 أي في 43 ماده زيادة أربع مواد عليه في التعديل الدستوري 1996[2] يتكون المجلس الشعبي الوطني من 389 عضو يتم انتخابهم كل خمس سنوات و مجلس ألامه من 144 يعين رئيس الجمهورية تلتهم إي 48 لمدة ستة أعوام بينما ينتخب ثلثين الآخرين

([2])عمار كوسه،السلطه التنفيذية في الجزائر جامعة محمد لمين كلية الحقوق والعلوم السياسية .https://cte.univ-setif2.dz

([3])عمار كوسه، القانون الدستوري، السلطة التشريعية، جامعة محمد لمين، كلية الحقوق والعلوم السياسية https://cte.univ-setif2.dz/

من المجالس الشعبية الولائية بحصة عضوين من كل ولاية من الولايات 48 للجزائر ويتم تجديد عضوية نصف أعضاء باستثناء رئيسه كل ثلاث سنوات وقد انتخبت هاتان المؤسستان يوم 5 يونيو1997 وتشكلان اليوم أول برلمان تعددي للجزائر المستقلة. المجلس الشعبي الجزائري الغرفة الأولى في البرلمان الجزائري ينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنوات غير قابلة للتمديد إلا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات عادية [1].

رابعاً: مجلس الأمة

يتشكل هذا المجلس من عدد يساوي على الأكثر نصف أعضاء المجلس الشعبي الوطني وينتخب ثلثا أعضاء عن طريق الاقتراع الغير مباشر والسري من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية بعدد عضوين عن كل ولاية مهما بلغ عدد سكانها وحسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في دور واحده على مستوى الولاية ويكون التصويت إجباريا إلا في حالة حدوث مانع ويفوز في الانتخابات المرشحون الحاصلين على أكثر عدد من الأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يفوز المرشح الأكبر سنا [2] يقوم رئيس المجلس الشعبي الوطني بتمثيل المجلس الشعبي الوطني أمام المؤسسات الوطنية، تعيين الأمين العام ،وتقليد المناصب في المصالح الإدارية للمجلس الشعبي الوطني و بعد استشارة المكتب ،تحديث كيفية تسيير المصالح الإدارية بموجب قرارات ،وهو الأمر بالصرف ميزانية المجلس على المكتب ،ضبط وتنظيم المصالح الإدارية

([2])مجلس الأمة (الجزائر) – ويكيبيديا (wikipedia.org) .

([1]) إبراهيمية رفيق &بوزعرورة عبد الرحيم ،مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014- ص201 .

للمجلس ،توقيع توصيات التعاون مع البرلمان الدولي في إطار المادة 77 /99 من دستور 1996، إخطار المجلس الدستوري عند الاقتضاء حدد النظام الداخلي للمجلس الشعبي مهام مكتب مجلس الأمة في تنظيم سير الجلسات ،طبق جدول أعمال الجلسات ومواعيد عقد بالتشاور مع الحكومة، تحديد أنماط الاقتراع ،تحديد كيفيات تطبيق النظام الداخلي، المصادقة على مشروع ميزانية المجلس القواعد الخاصة المطبقة على محاسبة المجلس الشعبي الوطني ،السهر على الإمكانيات البشرية والمادية والعلمية ،البث في قابليه اقتراحات القوانين والتعديلات واللوائح شكلا ،الإشراف على إصدار نشرات إعلاميه ،متابعه النشاط التشريعي والبرلماني للمجلس ،واقتراح وسائل تطويره .[1]

خامساً: السلطة القضائية

ورده في الفصل الثالث من الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات حيث نظمها المؤسس الدستوري في المواد 138 إلى 158 وأكده في المادة 138 على استقلالية القضاء صراحة الذي يعد نتيجة طبيعية لمبدأ الفصل بين السلطات فأصبح السلطة بعد ما كانت مجرد وظيفة ومن المتفق عليه إن السلطة القضائية تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسستين التنفيذية والتشريعية لقد تبنى دستور 1996 نظام الازدواجية القضائية الذي يعتبر وليد النظام القضائي الفرنسي حيث يقوم على أساس وجود جهتين قضائيتين تتولى إحداهما الفصل في النزاعات بين الإفراد وتختص الأخرى

([2])كشيدة ياسين&مزهود فيروز، طبيعة النظام الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعه عبد الرحمن ميره . بجاية- ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية 2014.2013 ،ص75 .

بالنظر في النزاعات الإدارية [1] يؤسس نظام التقاضي العادي الذي يفصل بين النزاعات بين الأفراد من المحاكم والمجالس القضائية المحكمة العليا و أجهزة تنظيم القضاء الإداري تتكون من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة أما التنظيم البشري بالسلطة القضائية في الجزائر تتكون من قضاة القضاء العادي ولا كيف تتكون من قضاة المحاكم وقضاة المجالس ا القضائية و قضاه المحكمة العليا إما قضاة القضاء الإداري فهي قضاة المحاكم الإدارية و قضاة مجلس الدولة[2]

المحور الثاني: القوى السياسية الفاعلة

شهد النظام السياسي الجزائري مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحورية التي لعبت دورا هاما في تشكيل أطر وآليات ومؤسسات النظام السياسي, وأبرز هذه التطورات هي عملية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية, وهذه التجربة رغم حداثتها وما أفرزته من قلاقل واضطرابات إلا أنها خطوة هامة على درب التطور السياسي, لذلك تعد إحداث تشرين أول 1988 وما نتج عنها من بداية جديدة لإدخال إصلاحات سياسية كان من أهم نتائجه إصدار دستور 1989, والذي يعد من أبرز الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال , فلأول مرة نص الدستور الجزائري

([2])بورجاج علي &بوجاجة نجيب، مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء دستور1996 رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،2013،ص26 .

([3])عمار كوسه، القانون الدستوري، السلطة القضائية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2014. 2015 https://www.univ-setif

الجديد على مبدأ التعددية الحزبية وحقوق الإضراب وحق التعبير وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي فضلاً عن ذلك محاولة النظام السياسي لإبعاد جبهة التحرير الوطني عن دورها كمراقب للسلطتين التنفيذية والتشريعية وعودتها إلى صف الأحزاب بعد أن كانت لها مكانة مميزة و مهيمنة على الحياة السياسية في البلاد[1].

عاشت الدولة الجزائرية ازمه خطيرة عرفت في سنوات الجمر نتيجة الانتخابات التشريعية لسنة 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم حظر نشاطها ومصادرة ممتلكاتها و أصدرت الحكومة قرار في اذار / مارس 1992 بحل جميع التنظيمات وجمعيات المجتمع المدني التي كانت مرتبطة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى غاية وصول الرئيس اليمين زروال إلى سده الحكم حيث شرع في وضع دستور جديد للبلاد مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية وتم التصويت عليه يوم 16 نوفمبر 1996 ورغم ألازمه السياسية والأمنية التي تعرفها البلاد منذ إلغاء المسار الانتخابي فان مؤشرات عديدة توحي بحدود تحول حقيقي نحوه بمقره النظام السياسي في الجزائر هذه الوضعية قسما المهتم بالحالة الجزائر يرى إن يتجه نحو أزيد من توسع نطاق المشاركة السياسية وفتح المجال للمنافسة النزيهة والحرة وفريق عمون الذي الفعلية في الجزائر إنما توظف قوه المجتمع المدني والأحزاب السياسية في إطار ما يسمى" ديمقراطية الواجهة "أو" الديمقراطية الشكلية " استمرار احتكار السلطة وان بدا للنظام ديمقراطيا [2] بعد الانفتاح السياسي الحاصل بعد أحداث أكتوبر 1988 م و تعديل

([2])رعد فالح البهادلي، النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كليه العلوم السياسية ،الجامعه المستنصرية، 2017،ص57 .

([1])محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008 ص 2 .

الدستور سنة 1989 م تم وضع اللبنات الأولى بتصور قانون سليم للعمل الجمعوي، يقوم بوظائف المشاركة والدعم والتشاور، وفقا لإحصاء عام 1992 وجد في الجزائر 36172 جمعية ورابطة محلية تنشط على المستوى البلدي والولائي، وما يقارب 619 جمعية ورابطة وطنية وفقا لإحصاء عام 1994 م، وتأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية بنسبة 31.1 % ثم الجمعيات الثقافية بنسبة 11.9 %، بالجمعيات الرياضية بنسبة 10.1 %، وأخيرا الجمعيات النسائية الخيرية بنسبة 9.6 % ومنه شهد المجتمع المدني حيوية سواء بالنسبة لتعدد تنظيماته أو بالنسبة لكثافة أنشطته أو الانخراط العضوي فيها ويلاحظ تفاعل المجتمع المدني مع الأزمة التي مرت بها الجزائر في أحداث أكتوبر 1989 حيث شاركت أغلب منظماته في المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية، وقد انعكست هذه المطالب في البيان الرئاسي الصادر في الشهر نفسه مؤكدا على ضرورة تحرير النقابات من سطو الحزب الواحد، بشكل يضمن لها دورا فاعلا في مراقبة الحكومة وانتقاء عملية التسيير في ظل قوانين تنظم نشاط الإفراد المدني ومنه سنعمل على تبيان فاعلية المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر[1].ان الانتقال من الأحادية الى التعددية الحزبية اهم اجراء قامت بة الحكومة الجزائرية من اجل اصلاح النظام السياسي الجزائري بعد احداث 5/تشرين الأول – أكتوبر/1989 ان هذ الانتقال حدث في اطار عملية إصلاحية شاملة بداء بدستور 1989 وإعادة منظمات المجتمع المدني وفسح المجال للصحافة المستقلة والتخلي عن

([2]) محمد بوليفه &علاء الدين غول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ،رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2012 ص46 .

النهج الاشتراكي إضافة الى إجراءات إصلاحية اقتصادية متعددة ان التجربة التعددية افرزت عدد كبير من الأحزاب من دون قيود مثل الجبهة الإسلامية للانقاذ وحركة المجتمع الإسلامي والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال وأحزاب أخرى وكذلك كانت هناك تعمل بسرية ثم ظهرت للعلن مثل القوى الاشتراكية كمحافظ حزب جبهة التحرير الوطني على وجوده في الساحة السياسية[1] ان اهم القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي الجزائري هو:

1- التيار الوطني القومي والذي يضم جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع امل الجزائر وحزب جبهة المستقبل.
2- التيار الإسلامي والذي يضم الجبهة الإسلامية للانقاذ وحركة مجتع السلم جبهة العدالة والتنمية وحركة الإصلاح الوطني وحركة النهضة الإسلامية وحركة البناء الوطني.
3- التيار الفرنكوني العلماني ويضم حزب العمال والتجمع من الثقافة والديمقراطية وحزب الجبهة الوطنية الديمقراطية.

الجيش احد القوى السياسية الفاعلة دستوريا الجيش محدد المهام الا ان حضوره السياسي واضح ولموس نظرا لارتباطه بالعديد من القوى السياسية اما من خلال توجيهه للعلاقات بينها او بناء تلك العلاقات تاريخيا الجيش في الجزائر كان له الدور خلال الثورة عسكريا او سياسي قوى المجتمع المدني والحركات الجمعوية الحرة تتمثل في

([2])لقرع بن علي ، التعددية الحزبية في الجزائر : المسار والمخرجات ، مركز دراسات الوحدة االعربية ، https://caus.org.w.

العديد من منظمات المجتمع المدني والنشطاء الذين اصبح لهم دور في توجية وتحريك خارطة القوى السياسية بالاهتمام والانخراط في صياغة الأفكار وتطبيقها واقعيا [1].

المحور الثالث: الاستقرار السياسي

اختلف فقهاء السياسة على الخروج بتعريف واحد للاستقرار السياسي ،وبشكل عام يربط البعض منهم بين الاستقرار السياسي والمتغيرات النوعية مثل مستويات العنف سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو جنائيا في الدولة، بينما هناك فريق آخر من الفقهاء ذهب إلى أن الاستقرار السياسي مرتبط بالتغيرات المؤسسية مثل درجة استقرار السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية من حيث ثباتها في دورتها الزمنية دون تغيرات متتالية أو مفاجئة .وهناك صنف أخر من الفقهاء ربط الاستقرار السياسي بثبات النظام العام بغض النظر عن مستويات العنف أو درجة ثبات السلطات العامة. ومن جانب آخر فإن أي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون له آثار استقراريه وثانيهما تكون له آثار غير استقراريه ،فحالة النظام تكون نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل ،وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الاتجاهين ،فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة حيث تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة ،الدستور، القانون فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة الى سده الحكم في الجزائر عقب فوزه في الرئاسة نيسان / ابريل عام 1999 على العمل بتخطيط التحديات الكبرى التي تفرضها الوضعية الصعبة التي تعانيها البلاد سعيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي

([2])عبد الرفيق كشوط ، خارطة القوى السياسية في الجزائر ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2021 https://fikercenter.com تاريخ الزيارة 2021/12/27

المطلوب وقد بدا ذلك في طرح رؤية واضحة للخروج من ألازمه في صوره مشاريع وبرامج تعالج مختلفة الإبعاد الامنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1].

دأبت الأنظمة السياسية، في كل دول العالم، على فرض الاستقرار السياسي والحفاظ عليه كهدفٍ جوهريٍّ لابد من تحقيقه، باعتباره شرطًا ضروريًّا ومسبقًا لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب لكن إلى جانب محورية الاستقرار السياسي نجد أيضًا أن هناك هدفًا آخر يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه إرضاءً للمواطنين، وحفاظًا على بقائه واستمراره بطرق سلمية وشرعية، وهو العمل باستمرار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، ما يقود في حالة المجتمعات التقليدية إلى نقلها من مرحلة ما قبل الحداثة إلى الحداثة، وهذا ما يُعرف بعلمية التحديث Modernizationمرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي باتت تعيشها الجزائر في عهد نظام بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع. تلك التغييرات نحو التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسًا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي ان التغير الاجتماعي المتسارع للمجتمع الجزائري نحو التحديث، كانت بالنسبة لنظام عبد العزيز بوتفليقة وأنصاره بمنزلة إنجازات ودلائل على نجاح النظام في أداء وظائفه بفعالية وكفاءة. لكن التكلفة المترتبة على هذا التحديث الاجتماعي أثارت الكثير من الجدل والانتقادات؛ حيث تعتبر المعارضة السياسية أن ما اعتبرته الحكومة إنجازًا، لا

([1])بتة الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي 1999 .2001 رسالة ماجستير (غير منشورة)جامعه قسنطينه3 ،كليه العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية 2012 .2013 ص33 .

يعكس أبدًا تلك الأموال الضخمة التي صُرفت طيلة فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة والمقدَّرة بحوالي تريليون دولار، وهي بذلك تتهم الحكومات المتعاقبة في ظل نظام بوتفليقة بطريقة مباشرة بسوء التسيير والفساد. وفي الحقيقة، فإن فساد النظام لم يكن ليختلف حوله الجزائريون. والمسألة الأساسية الواجب طرحها في سياق الدراسة، تتمثَّل في أن النظام السياسي كان عليه أن يعمل على تطوير قدراته بأن يشرع في عملية تحديث سياسي جدية من أجل استيعاب ما ينجم عن هذا التغير الاجتماعي الكبير نحو التحديث؛ وإلا يصبح ذلك التحديث الاجتماعي مصدرًا لعد الاستقرار[1]يحتاج الاستقرار السياسي الى مجموعة من المتطلبات على اختلافها الفكرية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ان الاستقرار يحتاج الى وجود تجانس الى وجود تجانس فكري وثقافي أيديولوجيا بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق ما شأنه ان يؤدي الى التوافق والترابط والتجانس داخل المجتمع[2]ان استقرار أي نظام سياسي يجب ان يوفر الشرعية حيث ان بدون الشرعية لا يتوفر استقرار سياسي يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على انفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية ومن جانب اخر ان تحقيق الاستقرار يجب وجود مشاركة سياسية عملية في صنع القرار أي اشراك المواطن في التعبير عن المصلحة

([2])صادق حجال، اشكاليه العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي :الحالة الجزائرية نموذجا ، مركز الجزيرة للدراسات 2019.

([3])وناس فاطمه ،المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013،ص18 .

[1]ان الاستقرار السياسي في المجتمع يعتمد على العلاقة بين مستوى المشاركة من جهة ودرجة المأسسة من جهة أخرى فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت درجة تحقيق الاستقرار جيدة جدا والعكس صحيح وذلك لان الأسس السياسية تمثل بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني أساسه احترام الحقوق وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق وكذلك توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية[2].

ونستنتج مما سبق أن طبيعة النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بو تفليقة وحتى نهاية حقبته نظام جمهوري تميز بوجود سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية وكانت محور السلطة بيد رئيس الدولة مع وجود الوزير الأول وثنائية السلطة التشريعية إضافة الى وجود المؤسسة العسكرية التي تعتبر من اهم المؤسسات ولها تأثير مباشر على النظام السياسي الا ان عبد العزيز بوتفليقة حاول تحييد دورها من خلال التحالف مع جهاز المخابرات وكذلك اطلق عبد العزيز عدة إصلاحات دستورية حاول من خلالها المضي قدما بالبلاد وفتح العهدات الرئاسية ودمج اللغة الامازيغية والإصلاحات الاقتصادية والإدارية لكن عجز الرئيس ومرضة والفساد وزمرة المحيط به حالت دون ان تجدي نفعا من ترشح الرئيس للعهدة الخامسة وهو مشلول ومقعد على كرسيه وشقيقة من يدير البلد أدت الى انفجار الشعب في فيراير/2019.

([2])كريمة بقدي ،الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا –دراسة حالة ،رسالة ماجستير (غير منشوره)جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2012،ص58.

([1])وناس فاطمه ،المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013،ص24.

الخاتمة

ان ما شهدته الجزائر طيلة فترة حكم بوتفليقة لم يعكس أبدًا تلك التكلفة المالية الهائلة التي صُرِفَت من قبل الحكومات المتعاقبة فترة حكم بوتفليقة أن النظام السياسي الجزائري في سبيل الحفاظ على استمراره وديمومتة اعتبره إنجازًا تحقق بفضل سياسته التي انتهجها وأداة يواجه بها انتقادات معارضيه المطالبين بالانفتاح السياسي وإعلاء دولة القانون والمحاسبة راهن النظام السياسي بذلك على تحقيق بعض الإنجازات على المستوى الاجتماعي بغض النظر عن التكلفة التي كان يستهلكها في ذلك دون محاسبته متجاهلًا تمامًا ضرورة تطوير وتقوية المؤسسات السياسية وتعزيز قيم الديمقراطية والقانون لكن المفارقة التي وقع فيها نظام بوتفليقة هو أن التحديث الاجتماعي سواء كان بفضل سياسات النظام أو لا وبغضِّ النظر عن حجم الفساد المرافق لعملية التحديث باتت نتائجه بمنزلة عوامل مُهَدِّدة لاستمرار النظام السياسي ومُمَهِّدَة لمرحلة عدم استقرار سياسي في البلاد والعلَّة في ذلك عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لتلك التغيرات التي يفرضها ذلك التحديث حيث مثَّل عدم التطور المؤسساتي –التحديث السياسي– بقدر التحديث الاجتماعي الذي تشهده الجزائر تحديًا حقيقيًّا للنظام السياسي الجزائري خاصة مع تنامي الطبقة المتعلمة من جهة وعدم استمرار فعالية الآليات التي اعتاد النظام السياسي الاعتماد عليها للاستجابة للمطالب الاجتماعية إذ نزل ملايين المواطنين الجزائريين إلى الشارع مطالبين بتغيير النظام السياسي تغييرًا جذريًّا بعد أن سئموا من مؤسسات سياسية أصبحت أداة لشرعنة الفساد وسوء التسيير عوض أن تكون منبرًا للتعبير عن طموحات وانشغالات الأجيال الجديدة وأطرًا لتمكين المحكوم من محاسبة الحاكم.

المصادر والمراجع

اولاً: الدساتير والقوانين

1- المادة 73 دستور الجزائر لعام 1996 نقلا عن الجريدة الرسمية رقم 76 عام 1996\12\8.

2- المادة 74 دستور الجزائر لعام 1996

3- المادة 75 دستور الجزائر لعام 1996.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1- سعيد بو شعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء الثاني، ط2، الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية ،2013.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1- إبراهيمية رفيق &بوزعرورة عبد الرحيم ،مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014.

2- إبراهيميه رفيق, بزعرورة عبد الرحيم, مبدأ الفصل بين السلطات النظام الدستوري الجزائري جامعة ثمانية ماي 1945 كليه العلوم السياسية 2014.

3- بتة الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي 1999 .2001 رسالة ماجستير (غير منشورة)جامعه قسنطينه3 ،كليه العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية 2012 .2013 .

4- بورجاج علي &بوجاجة نجيب، مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء دستور 1996 رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،2013.

5- بورجاج علي, بوجاجة نجيب, مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء دستور 1996 جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 .

6- رابح سعاد ، المركز القانوني لرئيس الحكومة ،(رسالة ماجستير غير منشورة) الجزائر جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم السياسية 2007.2008.

7- رعد فالح البهادلي، النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كليه العلوم السياسية ،الجامعه المستنصرية، 2017.

8- فتحي الدايم ،الانتقال الديمقراطي في الجزائر واقع وافاق ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020.

9- كريمة بقدي ،الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا –دراسة حالة ،رسالة ماجستير (غير منشوره)جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2012.

10- كشيدة ياسين&مزهود فيروز، طبيعة النظام الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعه عبد الرحمن ميره . بجاية- ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية 2013.2014 .

11- محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008 .

12- محمد بوليفه &علاء الدين غول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ،رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2012 .

13- وناس فاطمه ،المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013..

14- وناس فاطمه ،المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013،ص24.

رابعاً: الدوريات

1- رعد فالح البهادلي ، النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بوتفليقة ،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ،2017.

2- صادق حجال، اشكاليه العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي :الحالة الجزائرية نموذجا ، مركز الجزيرة للدراسات 2019.

خامساً: المواقع الالكترونية

1- عبد الرفيق كشوط ، خارطة القوى السياسية في الجزائر ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2021 https://fikercenter.com تاريخ الزيارة 2021/12/27

2- عمار كوسه، القانون الدستوري، السلطة التشريعية، جامعة محمد لمين، كلية الحقوق والعلوم السياسية https://cte.univ-setif2.dz/

3- عمار كوسه، القانون الدستوري، السلطة القضائية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2014. 2015 https://www.univ-setif

4- عمار كوسه،السلطه التنفيذية في الجزائر جامعة محمد لمين كلية الحقوق والعلوم السياسية https://cte.univ-setif2.dz .

5- لقرع بن علي ، التعددية الحزبية في الجزائر : المسار والمخرجات ، مركز دراسات الوحدة االعربية ، https://caus.org.w.

6- مجلس الأمة (الجزائر) – ويكيبيديا (wikipedia.org) .